

الفصل الثاني عشر

معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي ومقترحات التغلب عليها

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

✍ معوقات ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال
المدرسي

✍ مقترحات وتوصيات لتطوير المدارس

✍ مقترحات وتوصيات لتطوير ممارسة مهنة الخدمة
الاجتماعية في المجال المدرسي

الفصل الثاني عشر

معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي ومقترحات التغلب عليها

مقدمة

تواجهه مهنة الخدمة الاجتماعية في الدول النامية والمتخلفة ومنهم مصر، بالعديد من التحديات والمعوقات التي تعوق هذه المهنة من تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، ومن الاعتراف الكامل بها وبأهميتها، ومن أن تزدهر كما ازدهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية وعلى رأسها بريطانيا وألمانيا والسويد...

وبدوره فإن ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي تواجه نفس التحديات والمعوقات. أضف على ذلك تحديات ومعوقات أخرى متعلقة بهذا المجال وطبيعة العمل به.

والفصل الحالي يحاول رصد بعض هذه التحديات والمعوقات، ثم اقتراح بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في التغلب على هذه المعوقات أو التخفيف من حدتها.

ولعل تطبيق هذه التوصيات قد يساهم في تطوير تعليم وتدريب وممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي.

معوقات ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي:

أولاً: معوقات ترجع إلى الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي

منها ضعف الإعداد المهني لطلاب الخدمة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال فإن موضوع الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي هو جزء من مادة الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب والمجال المدرسي، ويتم تدريسه على مدار فصل دراسي واحد لمدة 3 ساعات فقط كل أسبوع بالفرقة الثانية بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية. أي أن موضوع الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي مخصص له ساعة ونصف فقط كل أسبوع على مدار فصل دراسي واحد في خريطة الدراسة لطالب الخدمة الاجتماعية. وهذا بدوره يؤدي إلى خريجين يفتقرون إلى المعارف التي تؤهلهم لممارسة عملهم في المجال المدرسي.

ثانياً: معوقات مرتبطة بالتدريب الميداني أو العملي الذي يحصل عليه طلاب الخدمة الاجتماعية

ومنها: أن طلاب الخدمة الاجتماعية يحصلون على تدريب ميداني أو عملي ليس على المستوى المطلوب أو غير مطابق لمعايير جودة التدريب الميداني أو العملي... وهذا بدوره يؤدي إلى خريجين يفتقرون إلى الخبرات والمهارات اللازمة لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وفي المجال المدرسي بالطبع.

ثالثاً: معوقات مرتبطة بالمدارس

ومنها: عدم الفهم الكامل والصحيح من جانب المدرسين والعاملين بالمدارس بحقيقة وفلسفة وأهمية وأهداف وأدوار مهنة الخدمة الاجتماعية... مما ترتب عليه أمور كثيرة معوقة لعمل الأخصائي الاجتماعي المدرسي، منها:

عدم توفير مكان مناسب له لممارسة عمله بالشكل المطلوب، عدم توفير الميزانية الكافية لممارسة الأنشطة الاجتماعية المطلوبة منه، تكليفه بمهام ليست تدخل ضمن

تخصّصه مثل حصر الغياب وبيع السندوتشات والبسكويت في مقصف المدرسة، عدم الموافقة له بالقيام بالزيارات المنزلية لأسر التلاميذ والطلاب عندما يتطلب الأمر ذلك، عدم توفير فرص النمو المهني للأخصائي الاجتماعي المدرسي ومنها عدم توفير البرامج التدريبية المناسبة له لتنمية معارفه ومهاراته في هذا المجال، وعدم إتاحة الفرصة للأخصائيين الاجتماعيين من التفرغ للالتحاق بالدراسات العليا...

بل إن شرط ترقية الأخصائي الاجتماعي المدرسي في وظيفته تتطلب حصوله على دراسات عليا في مهنة التربية وليس في مهنة الخدمة الاجتماعية...

رابعاً: معوقات مرتبطة بالعملية التعليمية اليوم الدراسي

ومنها: تركيز العملية التعليمية على الوظيفة التعليمية فقط، وإن كان وبأسلوب غير صحيح، حيث التركيز على الحفظ والدرجات والمجموع وليس على تعلم المهارات واكتساب الخبرات وتنمية القدرات، مما أفقد الوظيفة التربوية والاجتماعية الأهمية المرجوة منها. وبالتالي أفقد الأخصائي الاجتماعي المدرسي أهميته نظراً لضعف الطلب على الوظيفة الاجتماعية.

أيضاً أصبحت المدارس وخاصة الحكومية فارغة فارغة تقريباً من التلاميذ والطلاب نظراً لعدم قيام المدرسين بالعمل المطلوب منهم وتركيزهم على الدروس الخصوصية... وبالتالي لمن ينظم الأخصائي الاجتماعي المدرسي البرامج والأنشطة الطلابية؟

وفي حالة وجود تلاميذ وطلاب في المدرسة فإن اليوم المدرسي المزدحم بالحصص الدراسية المتوالية لا يوفر أي وقت لممارسة الأنشطة الطلابية اللاصفية...

خامساً: معوقات مرتبطة بالملفات والسجلات المطلوبة من الأخصائي الاجتماعي المدرسي

ومنها: الأخصائي الاجتماعي المدرسي مكبل بالعديد من السجلات والملفات المطلوب منه عملها والتسجيل بها، مما يعوق عمله المهني في مساعدة التلاميذ والطلاب على التوافق الاجتماعي وعلى إشباع احتياجاتهم الاجتماعية ومواجهة مشكلاتهم الاجتماعية...

ومن السجلات المطلوب عملها بواسطة الأخصائي الاجتماعي المدرسي علي سبيل المثال: سجل الحالات الفردية، سجل متابعة التأخر الدراسي، سجل المواقف الفردية السريعة، سجل الإرشاد والتوجيه الجمعي، سجل الأنشطة المدرسية، سجل مركز الخدمة العامة، سجل اجتماعات مجلس الأمناء والآباء والمعلمين، سجل الحفلات، سجل الندوات، سجل الرحلات...

ومن أمثلة الملفات المطلوب عملها بواسطة الأخصائي الاجتماعي المدرسي علي سبيل المثال: ملف الشطب، ملف حالات الغياب، ملف الحالات الخاصة، ملف حالات التلاميذ أو الطلاب كبار السن وتكرار الرسوب، ملف الحالات الاقتصادية، ملف الحالات السلوكية (تقويم وتوجيه سلوك التلاميذ أو الطلاب)، ملف التواصل مع المنظمات والمؤسسات والجمعيات والشركات القائمة في البيئة المحيطة بالمدرسة...

والمشكلة أن التوجيه الاجتماعي والإشراف التربوي علي الأخصائي الاجتماعي المدرسي يركز علي مدي قيام الأخصائي بعمل هذه السجلات والملفات...

سادسا: معوقات ترجع إلى التلاميذ / الطلاب

ومنها: عدم وعي الغالبية العظمي من التلاميذ والطلاب بدور الأخصائي الاجتماعي المدرسي، واعتقادهم بأن دوره هو تنظيم رحلة لهم أو إعطاء إعانات للطلاب الفقراء فقط. كذلك هناك من التلاميذ والطلاب يري أن الأنشطة المدرسية سوف تعطلهم عن التحصيل الدراسي.

أيضا من المعوقات في هذا الشأن إحجام كثير من التلاميذ والطلاب من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية وفي جماعات النشاط المدرسي التي ينظمها الأخصائي الاجتماعي المدرسي...

سابعا: معوقات ترجع إلى أولياء الأمور

ومنها: عدم وعي الغالبية العظمي من أولياء الأمور بدور الأخصائي الاجتماعي المدرسي، وأنه عندما يستدعي أحدهم يكون هناك مشكلة كبيرة قام بها ابنهم، وبالتالي

تكون مقابلة أولياء الأمور للأخصائي الاجتماعي المدرسي سيئة بالنسبة لهم وغير محبة وغير مرغوبة لهم...

ثامنا: معوقات مرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين أنفسهم

أثبتت كثير من البحوث والدراسات التي أجريت على عينات من الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي أن معظمهم مهاراته متواضعة، وذلك نظرا لضعف الإعداد المهني الذي حصل عليه، مما يجعله يمارس أي أعمال أخرى غير ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، أو أن يقوم مدير المدرسة أو وكيل المدرسة بتكليفه بأعمال لا تدخل تحت مظلة مهنة الخدمة الاجتماعية...

كذلك أثبتت البحوث والدراسات بأن الغالبية العظمى من الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي يعاني من الإحباط الإداري والاحتراق المهني نظرا لكل العوامل والمعوقات السابق ذكرها. أيضا بسبب ضعف مرتباتهم وقلة فرص الترقية أمامهم وعدم إتاحة فرص حقيقة للتنمية الإدارية والمهنية لهم...

أيضا كثير من الأخصائيين الاجتماعيين ليس لديهم أي فرص لزيادة دخلهم كما فعل الغالبية العظمى من المدرسين الذين يحققون دخولا عالية من خلال الدروس الخصوصية. مما دفع بعض الأخصائيين إلى الحرص على الحصول على جداول دراسية كمدخل لإعطاء دروس خصوصية في بعض المواد القريبة الصلة بمهنة الخدمة الاجتماعية، مثل المواد التالية: علم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة والدراسات الاجتماعية...

ولقد أشارت إحدى الدراسات بأن نسبة 17٪ من العينة لا يستطيعون مقابلة الأخصائي الاجتماعي للاستفادة منه في الاستشارة والمساعدة للتغلب على بعض المواقف. ولقد أوضح البحث أن هناك أسباب وراء ذلك، منها:

- 1- انشغال الأخصائي الاجتماعي ببعض الأعمال الإدارية التي يكلفه بها مدير أو وكيل المدرسة.

- 2- أن الأخصائي لا يكلم إلا الطلبة الذين يعرفهم وله علاقة صداقة معهم.
- 3- أنه لا يستطيع أن يفهم الطلبة أو يقنعهم بالأسلوب الصحيح.
- 4- تحديد وقت مقابلة في الفسحة وهو وقت محدود لا يتمكن الطلبة من خلاله مناقشة احتياجاتهم.
- 5- العنف في المعاملة من جانب الأخصائي وعدم انبساط الوجه مما يجعل الطلبة يهابون مقابلته.
- 6- عدم الحرص الكامل من جانب الأخصائي الاجتماعي المدرسي علي تطبيق مبدأ السرية.

مقترحات وتوصيات لتطوير المدارس:

الآتي نقدم بعض المقترحات والتوصيات لتطوير المدارس:

- 1- استعادة المدرسة لدورها.
- 2- تحسين قدرات المعلم.
- 3- تطوير المناهج الدراسية.
- 4- تحديث أساليب التدريس.
- 5- تطوير سياسات التقييم والامتحانات والقبول.
- 6- الاهتمام بالأنشطة والخدمات الطلابية.
- 7- النظرة البعيدة المدى: وهى تعني الرؤية المستقبلية لدى الطلاب والمعلمين وسوق العمل وترجمتها إلى خطط وإستراتيجيات ومصادر وتدريب مستمر.
- 8- الإدارة بالوقائع: وتعنى الاعتماد على البيانات والمعلومات والتحليلات الإحصائية الموثوق بها، وذلك عن أداء الطلاب والاتجاهات، والبرامج والكلفة والعائد والتكنولوجيا المساعدة.
- 9- الشراكة: وهى قيمة تبادل المنافع مع منظمات المجتمع المحيط.
- 10- مسئولية المجتمع المحلي: وهى قيمة تعكس مسئولية المجتمع المحلي في حل المشكلات الخاصة بحماية البيئة، والصحة، والتعليم.

- 11- التركيز الواضح على التلميذ / الطالب.
- 12- استمرارية التحسين.
- 13- الاهتمام بالفكر الإداري الحديث في كافة إدارات المدرسة ووظائفها ومستوياتها.
- 14- اعتبار كل فرد في المدرسة مسئولاً عن الجودة.
- 15- إن إدارة الجودة الشاملة ترى الطلاب كزبائن وكموظفين في النظام التعليمي. ويجب على المديرين أن يدخلوا الطلاب في عملية التعليم الخاصة بهم أنفسهم عن طريق تدريبهم على التعلم الذاتي والشك وحب الاستطلاع والتجربة، وكذلك يجب على المديرين الاهتمام باقتراحات الطلاب من أجل إحداث التغيير في النظام التعليمي.
- 16- تنادى إدارة الجودة الشاملة بالتغييرات في علاقات المعلمين مع الطلاب والمديرين. يجب على المعلمين أن ينظروا إلى التعليم من خلال أعين التلاميذ، ويجب على المعلمين أن يعملوا مع المديرين كفريق عمل. ولا يوجد خلاف على أن نجاح التربية والتعليم في تحقيق أهدافها يتوقف بالدرجة الأولى على أداء المعلم. ومن هنا إذا كنا نريد جودة شاملة في هذا المجال فلا بد من الاهتمام بالمعلم وتطوير معارفه ومهاراته وكذلك تحسين أحواله المادية...
- 17- لتحقيق الجودة الشاملة في المنهج التعليمي لا بد من أن يتصف بالصفات التالية على سبيل المثال:
 أن يكون:
 - حديث
 - متطور
 - مناسب للعمر العقلي والزمني للتلاميذ / للطلاب
 - جذاب وشيق
 - يشارك في وضعه التلاميذ / الطلاب
 - قائم على التوجيه
 - يهتم بالتعلم الذاتي

- شامل
- مترابط
- متدرج
- مناسب لعدد أسابيع الدراسة.

- 18- بدلاً من استخدام الاختبارات المقننة والدرجات المقننة لقياس مستوى تقدم الطلاب، تحاول المدارس الني تتبنى إدارة الجودة الشاملة أن تقيم مستوى تقدم التلاميذ طوال العام الدراسي. نفس هذا النوع من العمليات يستخدم لتقييم المعلمين والمديرين أيضاً، فبدلاً من تأسيس عملية تقييم المعلم على زيارة واحدة لفصله يتم تقييم المعلمين طوال العام الدراسي.
- 19- لتحقيق الجودة الشاملة للنظام التعليمي لا بد من اهتمامه بالأنشطة والخدمات الطلابية بنفس اهتمامه بالمنهج التعليمي.
- 20- كذلك النظام التعليمي المتكامل هو الذي يهتم بهذه الأنشطة والخدمات الطلابية ويدرك دورها في تحقيق الأهداف التعليمية وفي تحقيق النمو الجسمي والاجتماعي والنفسي والعقلي للتلاميذ وللطلاب..
- 21- القيادات التعليمية يجب أن يحسن اختيارها وبناءها على أسس موضوعية سليمة بعيداً عن المصالح الشخصية أو الاعتبارات السياسية وغيرها. فالهدف النهائي هو إيجاد القائد التعليمي القادر على اتخاذ القرارات التي تضمن الارتقاء بجودة البرامج التي تقدمها الإدارة التعليمية.
- 22- وضع كاميرات مراقبة في الأماكن الهامة والرئيسية بالمدارس لملاحظة السلوك داخل المدارس ومراقبة ما يحدث بها وللاطمئنان على سير العملية التعليمية.
- 23- تطبيق نظام البصمة لضبط حضور وغياب جميع العاملين في المدارس ومنهم المدرسين.
- 24- تجريم إعطاء الدروس الخصوصية وإنفاذ ذلك بالفعل.

وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن هناك معايير للحكم على درجة الجودة الشاملة للخدمة التعليمية داخل المؤسسة التعليمية وتتمثل في:

- تناسق الأداء التعليمي والثقة.
- درجة استجابة القائمين بالعملية التعليمية لأداء الخدمة.
- التنافسية (توافر المهارات والمعرفة المطلوبة).
- سهولة وفاعلية الاتصال.
- العمل بروح الفريق لجميع العاملين بالخدمة التعليمية.
- الجدارة التعليمية (الثقة/ الصدق/ الأمانة/ الاهتمام الخاص بالطالب).

الجودة الشاملة في التعليم:

هي معايير عالمية للقياس والاعتراف، والانتقال من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والتميز، واعتبار المستقبل هدفاً نسعى إليه، والانتقال من تكريس الماضي والنظرة الماضية إلى المستقبل الذي يعيش فيه الأجيال التي تتعلم الآن.

- لا بد من التوسع في إنشاء المدارس النموذجية التي تدار بمستوي اقتصادي، على أن تشمل على كل الإمكانيات الحديثة في أجهزة ومعامل، مع ضرورة خفض كثافة الفصول.
- تدعيم الاتجاه الجديد نوعاً ما في التربية المتمثل في نظام من المدرسة إلى العمل أو من المدرسة إلى المهنة.
- تغيير المناهج التعليمية حتى نعد النشء لاقتصاد قائم على المعرفة، يختلف جذرياً عن الاقتصاد الذي عرفته الأجيال السابقة. أيضاً لا بد أن ندرّب النشء على استخدام التكنولوجيا وإدارة الموارد والعمل ضمن فريق والاستمرار في التعليم أثناء العمل.
- لا بد من إكساب التلاميذ أو الطلاب مهارات التفكير الإيجابي التحليلي والابتكاري.
- إحداث تغيير جذري في مفاهيم وطرائق التعليم بما يمكن المتعلم من امتلاك مفاتيح المعرفة، ومهارات الدراسة المستقلة، وتحويله من مجرد متلق إلى باحث منتج للمعرفة، ومكتشف مبدع للتكنولوجيا وتدريبه على التعامل مع النظم المعقدة وتوقع التغير، وما

- يتطلبه ذلك من قدرة على التفكير المتشعب، وحل المشكلات فائقة الصعوبة والتعقيد، وتوقع النتائج وغيرها، والتوجهات ذات الارتباط الوثيق بفكر عصر المعلومات.
- أيضاً تتطلب طبيعة العصر وتحديات العولمة، نوعيات جديدة من المعلمين عالية الكفاءة ورفيعة المستوى الأكاديمي والمهني والثقافي والأخلاقي، ونوعيات فعالة في عملية التغير الاجتماعي.
 - نحن في حاجة إلى معلمين قادرين على تعليم مهارات التفكير الابتكاري، ومهارات البحث والاستكشاف الذاتي للطلاب.
 - كذلك نحن في حاجة إلى مديرين لديهم الفهم والوعي للطبيعة المتغيرة للمجتمع الأكبر الموجودة به المدارس، وان يتفهموا بشكل واضح طبيعة قدراتهم القيادية ومعرفتهم بالإدارة، فكل مدير يحتاج إلى تقييم واقعي لقدراته الحالية، وبهذا يمكن إيجاد قدرات ومهارات تفي باحتياجات المستقبل.
 - أهمية التدريب المستمر للمعلمين على الخبرات الأساسية ومهارات التعلم بهدف رفع كفاءة الأداء المهني للمعلمين، والبعثات الخارجية لهم حتى يتم رفع كفاءة الأداء، وتوسيع مدارك المعلمين من خلال احتكاكهم بالخبرات الدولية.
 - على كل مسئول عن العملية التعليمية أن يقيم مهارات جودة الخدمة التعليمية وان يعمل على تحسينها وتطويرها وإزالة أسباب انخفاضها.
- هذا ويمكن تحديد بعض مهارات جودة الخدمة التعليمية كالتالي:
- 1- مهارة التعامل مع شكاوي التلاميذ/ الطلاب (المستفيدين من العملية التعليمية).
 - 2- مهارة الإنصات للتلاميذ أو الطلاب.
 - 3- مهارة الإنصات للزملاء في المدرسة.
 - 4- مهارة الإنصات للرؤساء في المدرسة.
 - 5- مهارة توصيل المعلومات بطريقة مناسبة وجذابة ومقنعة.
 - 6- مهارة العرض والتقديم.
 - 7- مهارة تنظيم وإدارة الوقت للجدول المدرسي.

- 8- مهارة تنظيم وإدارة الوقت للأنشطة المدرسية.
- وقد حدد المهتمون بالجودة مجموعة من المعايير والركائز التي تقوم عليها إدارة الجودة الشاملة في التعليم وهي:
- 1- تبني فلسفة وفكر إداري يهدف إلى ضمان الجودة.
 - 2- الاهتمام بالفكر الابتكاري في الإدارة.
 - 3- التركيز الواضح على الطالب داخل المؤسسة وخارجها.
 - 4- التركيز على التشاركية بين الطلاب والمعلمين والجهاز الإداري (التركيز على مشاركة وحماس العاملين).
 - 5- اعتبار كل فرد في المؤسسة التعليمية مسئولاً عن الجودة.
 - 6- تحديد احتياجات الطلاب.
 - 7- التركيز على أوجه القصور وتدعيم أوجه التفوق.
 - 8- استمرارية التحسين والتطوير.
 - 9- تنمية ثقافة الجودة لدى جميع العاملين في المؤسسة التعليمية.
 - 10- اشتراك جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية في حل المشكلات التي تواجهها.
 - 11- التركيز على منع الطالب من الفشل بدلاً من دراسة الفشل بعد وقوعه.
 - 12- التدريب لكل فرد في المؤسسة التعليمية من أجل الجودة.

مؤشرات الجودة الشاملة في المجال التعليمي:

يمكن تحديد مؤشرات الجودة الشاملة في المجال التعليمي كالتالي:

المحور الأول: معايير مرتبطة بالطالب:

من حيث الانتقاء، ونسبة عدد الطلاب إلى المعلمين، ومتوسط تكلفة الطالب والخدمات التي تقدم لهم، ودافعية الطلاب واستعدادهم للتعليم.

المحور الثاني: معايير مرتبطة بالمعلمين:

من حيث حجم الهيئة التدريسية، وكفاياتهم المهنية، ومدى مساهمة المعلمين في خدمة المجتمع، واحترام المعلمين لطلابهم.

المحور الثالث: معايير مرتبطة بالمنهاج الدراسية:

من حيث أصالة المناهج وجودة مستواها، ومحتواها، والطريقة والأسلوب ومدى ارتباطها بالواقع، وإلى مدى تعكس المناهج الشخصية القومية أو التبعية الثقافية.

المحور الرابع: معايير مرتبطة بالإدارة المدرسية:

من حيث التزام القيادات بالجودة والعلاقات الإنسانية الجيدة، واختيار الإداريين وتدريبهم.

المحور الخامس: معايير مرتبطة بالإدارة التعليمية:

من حيث التزام القيادات التعليمية بالجودة وتفويض السلطات، اللامركزية، تغيير نظام الأقدمية، العلاقات الإنسانية الجيدة، واختيار الإداريين والقيادات وتدريبهم.

المحور السادس: معايير مرتبطة بالإمكانات المادية:

من حيث مرونة المبنى المدرسي وقدرته على تحقيق الأهداف، ومدى استفادة الطلاب من المكتبة والأجهزة والأدوات، والمساعدات وحجم الاعتمادات المالية.

المحور السابع: معايير مرتبطة بالعلاقة بين المدرسة والمجتمع:

من حيث وفاء المدرسة باحتياجات المجتمع المحيط والمشاركة في حل مشكلاته، وربط التخصصات بطبيعة المجتمع وحاجاته، والتفاعل بين المدرسة بمواردها البشرية والفكرية، وبين المجتمع بقطاعاته الإنتاجية والخدمية.

إن وضع مواثيق شرف ورسائل أخلاقية والالتزام بها يؤكد على اهتمام القيادات والمسؤولين العاملين في المجال التعليمي والمدرسي وحرصهم على تطبيق أهم مبدأ من مبادئ إدارة الجودة الشاملة إلا وهو كسب رضا العملاء المستفيدين من الخدمات التعليمية (التلاميذ والطلاب وأولياء أمورهم) بل والعمل على إسعادهم.

مقترحات وتوصيات لتطوير ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي :

في البداية فإن تحقيق المقترحات والتوصيات السابقة سوف يسهل عمل الأخصائي الاجتماعي المدرسي ويسر ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي . هذا ويمكن أن نضيف مقترحات وتوصيات أخرى كالتالي :

- 1- ضرورة تحسين تعليم الخدمة الاجتماعية وإعطاء ساعات أكثر لمادة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي، بحكم أنه من المجالات الرئيسية في مهنة الخدمة الاجتماعية، وأقدم مجالات الممارسة المهنية بها، والأكثر انتشاراً في مختلف محافظات مصر من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها.
- 2- ضرورة الاهتمام بالتدريب الميداني أو العملي لطلاب الخدمة الاجتماعية وخاصة التدريب الذي يتم في المجال المدرسي.
- 3- ضرورة زيادة مرتبات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في وزارة التربية والتعليم.
- 4- ضرورة زيادة ميزانية الخدمة الاجتماعية في المدارس.
- 5- إتاحة فرص حقيقية للترقية للأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس.
- 6- الاعتراف بالدراسات العليا في مهنة الخدمة الاجتماعية في عملية ترقية الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي.
- 7- تنظيم برامج توعية لجميع أطراف العملية التعليمية بدور مهنة الخدمة الاجتماعية وأهدافها وأهميتها.
- 8- ضرورة زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في وزارة التربية والتعليم، حتى يتناسب عددهم مع إعداد التلاميذ والطلاب والمدارس.
- 9- ضرورة توفير البرامج التدريبية الكافية والمناسبة للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي، بما يساهم في زيادة معارفهم وتحسين مهاراتهم وزيادة خبراتهم.
- 10- ضرورة أن يجتهد الأخصائيين الاجتماعيين بشكل أكبر في أداء المهام والواجبات والأدوار المطلوبة والمتوقعة منهم في المجال المدرسي.

- 11- ضرورة أن يحرص الأخصائيين الاجتماعيين علي التعاون مع جميع العاملين في المدرسة من خلال الاستفادة من ثقافة وتكنيكات العمل الفريقي Team Work.
- 12- ضرورة أن يتعلم الأخصائيين الاجتماعيين مهارات الحاسب الآلي Computer ووسائل التواصل الاجتماعي Social Media، بما يساهم ذلك في تسهيل عمل الاتصالات التي يحتاجونها وعملية التواصل السريع مع الآخرين والتنظيمات المدرسية والمنظمات القائمة في البيئة المحيطة بالمدرسة...